فصل السلطات بين السياسة والقانون

عبد الجبار ضاحي عواد
بغداد

بينت المادة 47 من الدستور العراقي ان السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات.. وحيث ان الدولة تمارس وظيفتها من خلال هذه الاجهزة باعتبار ان السلطات العامة ما هي الا مجرد اجهزة فنية لتنفيذ المهام الاساسية المنوطة بالدولة وبما ان الدولة من صنع البشر. وقيامها لتحقيق الخير للشعب الذي ينتمي اليها وعليه فقد درج الانسان على وضع اسس فلسفية تحكم تصرفاته في الحياة. وتكون بمثابة دليل للعمل. يحدد له جوانب الخطأ والصواب. ولا شك ان هذه الاجهزة تتغير وتتطور في ضوء مشاكل الحياة المتجددة حتى تصل الى توازن معقول بين نقيضين يعملان في المجتمع. هما الرغبة في تدعيم السلطة لكي تيسر للحكام اداء المهام المنوطة بهم في سهولة ويسر. والرغبة في تدعيم حريات الافراد والجماعات منعاً لاستبداد الحكام وتمكين الافراد ان ينعموا بحياتهم وهو الهدف من قيام كل تنظيم سياسي.. فبالرغم من التطورات الايديولوجية التي طرأت على الفكر السياسي المعاصر من حيث وظائف الدولة فان التمييز بين وظائف الدولة الثلاث التشريعية. والقضائية. والتنفيذية ما يزال محتفظاً بقيمته.. ففي جميع الدول اياً كانت الوظائف المنوطة بالسلطة الحاكمة تنفيذها تتجسد ممارسة السيادة في ثلاثة مظاهر متميزة هي:

اولاً: السلطة التشريعية: وهي الجهة التي تملك اصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الجماعة في نطاق الدولة وتمارسها بمفردها ويكون ذلك في الديمقراطيات النيابية التي يعتبر فيها البرلمان هو عضو التشريع الاصيل والذي يشكل بالاساس عن طريق الانتخاب ويكون قابلاً للتجديد بعد فترة معينة. والذي يعتبر فيه عضو المجلس ممثلاً للشعب في مجموعه لا الدائرة التي انتخبته والذي يكون فيه البرلمان مستقلاً عن الناخبين مدة نيابته اذا لم يؤخذ ببعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة التي يتاح فيها للناخبين مشاركة البرلمان عن طريق تشكيل لجان خاصة مهمتها مراقبة التشريعات الصادرة من البرلمان او اقتراح مشاريع للقوانين.. وبما ان القانون والتعبير عن ارادة الشعب التي هي الارادة العليا فان للسلطة التشريعية ان تضمن القانون ما تشاء. ولكن من المسلم به ان معظم القوانين تحتاج عند تنفيذها الى لوائح تصدرها السلطة التنفيذية لتضع بها شروط التنفيذ وتفصيلاته او لتواجه ظروفاً معينة سريعة ومتغيرة. وبذلك يثور التساؤل حول وجود مجال محدد لكل من القانون واللائحة وقد استقر الرأي الراجح لدى فقهاء القانون ان كل قاعدة عامة تقضي بالمساس بالحالة اقانونية للافراد بحيث تنال من حرياتهم واموالهم يجب ان يصدر بها قانون على ان يترك للائحة وضع القواعد التي تقتصر على تنفيذ القانون والتي لا اثر لها بالنسبة للافراد. ثانياً: السلطة التنفيذية: وظيفة السلطة التنفيذية الرئيسية تنحصر اساساً في وضع القواعد العامة المجردة (التشريعات) موضع التنفيذ وبذلك يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعاً لدور السلطة التشريعية لان السلطة التشريعية هي التي تعبر عن ارادة الامة ممثلة في برلمانها طبقاً لمبادئ الديمقراطية.. ولكن إلحاق العلمية تثبت خلاف ذلك. لان السلطة التنفيذية لها مكان الصدارة حيث بدأ دور البرلمان يتضاءل واصبح من حيث الواقع مقصوراً على الموافقة من حيث المبدأ على ما تعده السلطة التنفيذية من مشروعات للقوانين ومراقبة تنفيذها وهكذا اصبح البرلمان في دور تبعي للسلطة التنفيذية حيث جعل الدستور العراقي مثلاً اعداد ميزانية الدولة وموازنتها من عمل السلطة التنفيذية واقتصر حق البرلمان على اقرار الميزانيات من حيث المبدأ.. ومما زاد في تبعية البرلمان هو تكوينه من كتل سياسية وقد منح الدستور الكتلة السياسية الفائزة بأكبر عدد من النواب حق تشكيل الحكومة.. وحيث ان الاعضاء الفاعلين في الكتلة السياسية الفائزة ينأون بنفسهم عن عضوية البؤر أنفسهم عن عضوية البرلمان طمعاً في الحصول على منصب تنفيذي فعال ولهذا فان رئيس الحكومة واغلب وزرائها هم قادة الكتل السياسية الفائزة في البرلمان وان اعضاء البرلمان ما هم الا رجال تابعون لرئيس الكتلة السياسية الفائزة.. وقد ادت هذه الحقيقة الى تحويل عمل البرلمان الى مجرد مظاهرة سياسية مع ان القرارات الكبرى تتخذ خارج قاعة البرلمان وفي الاجتماعات الحزبية المغلقة فيأمر رئيس الكتلة السياسية والذي هو جزء من السلطة التنفيذية تابعه الحزبي الذي هو عضو في البرلمان لتأييد او رفض ما يتخذ من قرارات وقوانين داخل قبة البرلمان وبذلك تتأكد تبعية البرلمان المطلقة للسلطة التنفيذية. ولن يسترد البرلمان وظائفه الحقيقة الا اذا شكلت حكومة من رجال الصنف الثاني في الاحزاب او من التكنوقراط اصحاب الكفاءات والمستقلين من ابناء الشعب الذين لا تهمهم المصلحة الحزبية بقدر ما تهمهم المصلحة الوطنية ويصبحون خاضعين لمراقبة الشعب والبرلمان والاحزاب على حد سواء لتنفيذ واجباتهم على احسن وجه غير مبالين بآراء هذا الحزب او ذاك.. وتترك للبرلمان اداء مهامه الاساسية في التشريع ومراقبة تصرفات الكومة. وتحقيق مطالب ابناء الشعب الذين انتخبوهم.

ثالثاً: اما السلطة الثالثة فهي السلطة القضائية التي تختص بتفسير القانون وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها فالقضاء لا يعمل الا اذا طرحت عليه منازعة بين خصوم على حق معين. ويتمتع القضاء باستقلال تام عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فلا سلطان عليه لغير القانون فاذا كان البرلمان يشرع القوانين فان هذه القوانين تعتبر عن حقوق الافراد وحرياتهم. تسهر السلطة التنفيذية ممثلة بالوزارات والمؤسسات والهيئات على تنفيذ هذه القوانين لحماية الحقوق والحريات لكي يستطيع المواطن ان يشعر بالامن والطمأنينة. ولكن اثناء ممارسة الافراد لحقوقهم والتمتع بحرياتهم قد ينشأ تعارض بين هذه الحقوق وتصادم بين الحريات سواء كان بين الافراد انفسهم او بينهم وبين ادارات الدولة او بين ادارات الدولة ومؤسساته فيما بينها فهنا تنشأ المنازعة على الحق عندئذ يستوجب عرض الامر على القضاء والذي يقوم بتفسير النصوص القانونية وتحديد ايها اصلح لان يطبق على المنازعة المعروضة عليه وحق النظر في النزاعات على الحقوق امر اقره الدستور وهو الاختصاص الرئيسي الذي لا يجوز لاي من السلطتين التشريعية والتنفيذية التجاوز عليه او التدخل فيه. فاذا شعر أي مواطن ان حقا من حقوقه انتهك او صودرت حريته من قبل أي فرد او سلطة فله الحق ان يلجأ الى القضاء لينصفه ويرد اليه حقه او حريته ويوقع لجزاء العادل بالمعتدي.. وبذلك فان ممارسة بعض مؤسسات الدولة (السلطة التنفيذية) بمصادر حقوق الافراد والتعدي على حرياتهم بذريعة القانون فان ذلك يخرجها عن اختصاصها ويضعها تحت طائلة المسائلة والعقاب ويعتبر عملها هذا تدخلا باختصاصات السلطة القضائية.. فأي مؤسسة تنفيذية عند ممارسة عملها بتنفيذ القانون المنوط بها قد تصادر حقاً او تنقصه او تمس حريته فمن حق الفرد ان يلجأ الى القضاء الذي يقوم بتطبيق القانون عن طريق اجراء المحاكمة العادلة لانصاف صاحب الحق.. ومن المعروف لدى المختصين بالقانون ان المحاكم درجات وان الاحكام تمر بمراحل فمن الحكم الابتدائي الى الحكم الاستئنافي ثم القرار التمييزي عندئذ يستقر الحق لصاحبه.. غير ان اجراءات التقاضي امام المحاكم المختصة قد تسبقها اجراءات تقوم بها هيئات يناط بها جمع الادلة الجرمية ونسبتها الى المتهم خاصة في القضايا الجنائية كأعضاء الضبط القضائي من الشرطة او غيرهم ممن منحهم القانون هذه المهمة فيجب على هذه الهيئات عدم التجاوز على اختصاصاتها والقيام بأعمال تدخل ضمن اختصاص القضاء فهذه الهيئات هي بالاصل هيئات تنفيذية وان كانت تعمل بأمرة القضاء وتحت اشرافه.. وما عليها الا جمع الادلة ونسبة هذه الادلة للمتهم ثم تحويل الامر الى القضاء حسب الاختصاص ليقول كلمته. وفيما عدا ذلك فان تصرفات هذه الهيئات غير دستورية وتستوجب المسائلة والعقاب.. كما لا يجوز بأي شكل من الاشكال تدخل السلطة التشريعية باعمال السلطة القضائية فهي سلطة مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون وتخضع لمجلس القضاء الاعلى من الناحية الادارية فقط واختصاصاتها من النظام العام الذي لا يجوز مخالفته..

> المعروف لدى المختصين بالقانون ان المحاكم درجات وان الاحكام تمر بمراحل فمن الحكم الابتدائي الى الحكم الاستئنافي ثم القرار التمييزي عندئذ يستقر الحق لصاحبه.. غير ان اجراءات التقاضي امام المحاكم المختصة قد تسبقها اجراءات تقوم بها هيئات يناط بها جمع الادلة الجرمية ونسبتها الى المتهم خاصة في القضايا الجنائية كأعضاء الضبط القضائي من الشرطة او غيرهم ممن منحهم القانون هذه المهمة

وداعاً أمريكا.. مرحباً الصين

بيرند ديبوسمان
واشنطن

بالنسبة للعدد المتزايد من الامريكيين الذين يرون الصين متجهة لهيمنة عالمية حتمية بعد تنحية الولايات المتحدة جانبا فإن العودة بالذاكرة للوراء قليلا تساعد على وضع التوقعات طويلة المدى في نصابها.

قبل وقت ليس بالطويل كانت اليابان تعتبر الدولة الاولى (الاقتصادية) القادمة. ودرس المسؤولون التنفيذيون الامريكيون مبادئ الادارة الاربعة عشرة التي طورتها شركة تويوتا التي أصبحت أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم وتقوم الآن باستدعاء ملايين العربات المعيبة.

وبين منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات كانت كتب مثل "تبادل الاماكن ـ كيف نعطي مستقبلنا لليابان وكيف نستعيده (تأليف كلايد بريستوويتز)" من القراءات اللازمة في واشنطن. وانهمك المناظرون ذوو الاطلاع الواسع في شرح الكفاءة المدهشة لعالم الشركات في اليابان.

وفي عام 1987 أشار رونالد ياتس الكاتب في شيكاجو تريبيون إلى أن الاسواق الامريكية اتخمت بوفرة من كتب "اليابان المذهلة" التي تؤكد على الفكرة نفسها: التكنولوجيا اليابانية متفوقة والادارة اليابانية أفضل والمنتجات اليابانية لا تنافس والشعب الياباني يعمل بجدية أكبر واليابانيون أذكى واليابان هي رقم واحد.

ولنتجاوز عقدي الركود الاقتصادي لشركات اليابان الذي سرعان ما أعقب الضجيج ولنمض سريعا إلى الحاضر. فالكتاب الذي يعكس على أفضل صورة بواعث القلق الامريكية اليوم يحمل عنوان "متى تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي ومولد النظام العالمي الجديد" للمؤلف البريطاني مارتن جاك. ونبوءته جزء من مكتبة متنامية من المقالات والتحليلات والكتب عن أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الصين.

وإذا كان التاريخ يقدم دليلا مرشدا فهناك فرصة كبيرة لأن يثبت أن فكر مدرسة "وداعا امريكا.. مرحبا الصين" خاطئ بدرجة محرجة مثلما كان التقييم في الثمانينيات لنقاط القوة النسبية لليابان والولايات المتحدة. فالتوقعات طويلة الاجل تميل لأن تكون في الأغلب خاطئة أكثر من كونها صحيحة وموضوع انحدار الولايات المتحدة هو موضوع يتكرر بصورة موسمية.

وفي شباط طرح استطلاع لصحيفة واشنطن بوست وشبكة تلفزيون ايه. بي. سي سؤالا عما إذا كان القرن الواحد والعشرون سيصبح أمريكيا بدرجة أكبر أم صينيا بدرجة أكبر. ومن حيث التأثير العام على الشؤون العالمية قال 43 في المائة إنه سيكون صينيا في حين رأى 38 في المائة أنه سيكون أمريكيا. وفي استطلاع لمعهد بيو قبل ذلك بشهور قليلة اعتبر 44 في المائة الصين القوة الاقتصادية الرائدة في العالم مقابل 27 في المائة فقط اختاروا الولايات المتحدة.

وكان ذلك تغييرا ملحوظا في الرأي من أوائل 2008 حين أجاب 41 في المائة عن أسئلة استطلاع لمعهد بيو بانهم يعتقدون أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم في حين اختار 30 في المائة الصين. وربما يشير هذا التحول إلى المزاج العكر للامريكيين الذين يخرجون ببطء من ركود مؤلم أكثر مما يشير إلى حقائق.

فهل الصين هي القوة الاقتصادية الرائدة في العالم؟ إن اقتصادها أقل من ثلث اقتصاد الولايات المتحدة. وناتجها المحلي الاجمالي بالنسبة لكل فرد هو جزء من 14 جزءا بالمقارنة مع الولايات المتحدة كما أنه تقريبا نصف المعدل في قازاخستان حسب البنك الدولي. وتنتج الولايات المتحدة حوالي ربع الانتاج الاقتصادي للعالم رغم أن عدد سكانها يقل عن ربع عدد سكان الصين البالغ 1.3 مليار نسمة.

ولذلك فهناك طريق طويل جدا للحاق بالولايات المتحدة أمام دولة تعاني من مجموعة متنوعة من مشاكل العالم الثالث بداية من عدم وجود طرق معبدة في كثير من المناطق الريفية حتى تلوث المياه بصورة حادة تجعل 700 مليون شخص مضطرين لشرب المياه الملوثة كل يوم حسب ما يقوله البنك الدولي. وقدم المتحمسون للصين الكثير من الاحصاءات أوائل العام عن أنها تجاوزت المانيا كأكبر دولة مصدرة في العالم في 2009. وإلى جانب كثير من الارقام التي أشير إليها لإظهار مسيرة الصين الطويلة دون كلل لتصبح قوة عظمى فإن هذه الاحصاءات تعطي صورة غير كاملة. فجزء كبير من هذه الصادرات ـ تقول بعض الحسابات إنه ثلاثة أرباع ـ هو منتجات مجمعة لحساب شركات دولية من مكونات مستوردة وليس ثمرة ابتكار صيني مبدع. وعلى نمط مصانع العمل الشاق لتجميع المكونات على الجانب المكسيكي من الحدود مع الولايات المتحدة فإن مثل هذه المصانع توفر الوظائف لكنها لا تفعل الكثير للرفاهية الاقتصادية للمواطن العادي.

والنمو الاقتصادي السريع في الفترة السابقة (الذي تجاوز ثمانية في المئة عاما بعد عام) والذي أثار إعجاب كثير من المحللين الامريكيين سيصطدم بصورة حتمية بعائق هائل لا يلوح حل له في الافق. ومنذ وقت طويل يحذر نيكولاس ايبرشتات الباحث في علوم السكان بجامعة هارفارد من أن الصين تواجه تصاعدا في عدد المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما وهي مسألة النظام الشيوعي ليس مستعدا لها. وتفيد تقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومقره واشنطن أنه بحلول عام 2050 سيكون لدى الصين أكثر من 438 مليون شخص تزيد أعمارهم على 60 عاما و100 مليون شخص يتجاوزن 80 عاما. وهي ظاهرة غير عادية أن يصيب الهرم دولة قبل أن تحقق الثراء وهو وضع له عواقبه التي تتجاوز سياسة التقاعد. وقال تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العام الماضي إن الزحف السريع للشيخوخة على سكان الصين ـ وهي نتيجة لسياسة الطفل الواحد الحكومية ـ "يهدد بفرض عبء متزايد على الشبان وابطاء النمو في الاقتصاد وفي تحسن مستوى المعيشة وبأن يصبح قوة مزعزعة للاستقرار الاجتماعي". وأضاف أنه بدون حل لهذه المشكلة "يصعب تصور مستقبل مزدهر على المدى الطويل للصين". ولذلك فهذه نصيحة للامريكيين الذين يشعرون بالقلق من وضع بلدهم بالنسبة للصين: اريحوا أعصابكم.

(من اسرة رويترز)

> النمو الاقتصادي السريع في الفترة السابقة (الذي تجاوز ثمانية في المئة عاما بعد عام) والذي أثار إعجاب كثير من المحللين الامريكيين سيصطدم بصورة حتمية بعائق هائل لا يلوح حل له في الافق

تكرار التجارب الفلسطينية الفاشلة

معتصم حمادة
دمشق

تؤكد مجموعة من التجارب أن المستقلين الفلسطينيين ما زالوا يمثلون في الحالة السياسية الفلسطينية وضعاً قلقاً، رجراجاً وغير مستقر، وأنهم ما زالوا، حتى الآن، عاجزين عن أداء دور سياسي فاعل ومؤثر، رغم حاجة الحالة السياسية الفلسطينية الى مثل هذا الدور، وخاصة في المرحلة الحالية. غير أن هذه الخلاصة لا تتجاهل، في الوقت نفسه، أن عدداً من هؤلاء المستقلين، الذين ينتمون الى ما يسمى النخبة، يحاولون أن يمثلوا مصدراً للرأي، وأن يساهموا في اغناء النقاش والحراك السياسي، وفي بلورة رؤية (أو رؤى) متجددة للواقع الفلسطيني ومستقبله.

لكن هذه المحاولات لم تنجح في أن تصل الى مستوى التيار، وما زالت تحركات أفراد مبعثرة، لم تتحوّل الى عنصر من عناصر صياغة الحالة السياسية الفلسطينية.

يحضرنا، في هذا السياق، العديد من المبادرات التي انطلقت في فترات مختلفة على أيدي مجموعات من المثقفين الفلسطينيين الذين يقدمون أنفسهم باعتبارهم "مستقلين"، علماً بأن معظمهم جاء الى مربع المستقلين هذا من قلب العمل الحزبي والسياسي المنظم، ويحمل في داخله خلاصات تجارب حزبية وصلت به الى الطريق المسدود، فانعكست رؤية سلبية للعمل الحزبي والسياسي المنظم، ما يدفعه لوضع نشاط المستقلين (ان وجد) في مواجهة عمل الأحزاب والفصائل الفلسطينية. وكأن الساحة لا تحتمل نشاطاً سياسياً حزبياً والى جانبه نشاط سياسي للمستقلين، أو أن فتح الآفاق أمام نشاط المستقلين يتطلب حتماً اعدام العمل الحزبي والسياسي المنظم. لذلك، لا يتردد في تحميل الأحزاب والفصائل الفلسطينية مسؤوليات اجهاض تجارب المستقلين ومحاولاتهم الانخراط في العملية السياسية.

كذلك يلاحظ اصرار بعض المستقلين، لنيّات غير حميدة، على التأكيد أن المستقلين يمثلون "الغالبية العظمى" من الشعب الفلسطيني، ليدعو الى دور أكثر فاعلية للأحزاب والفصائل من أجل استقطاب أعداد اضافية لمصلحة العمل السياسي المنظّم (على فرض أن العمل المنظّم هو الأكثر جدوى والأكثر فاعلية)، بل ليغمز من قناة الأحزاب والفصائل، ومن مشروعية "تمثيلها" للشارع الفلسطيني، في عملية تحريض سافرة ضد العمل المنظّم، وضد الفصائل والأحزاب، في خلط عجيب بين التمثيل المباشر للناس من حيث انخراطهم في العمل المنظّم، وبين تمثيل مصالح هؤلاء الناس وحقوقهم والدفاع عنها واستلهامها مصدراً للقرار السياسي.

كأن الشعب الفلسطيني يعيش حالة من الجاهلية (والجهل) السياسية بانتظار مجموعة من فرسان الكلمة القادمين اليه من قلب الضباب.

كذلك يلاحظ أن بعض نخب المستقلين ينظرون الى غير المنظّمين في الأحزاب والفصائل على أنهم مجرد كتلة هلامية تمثّل أساساً صالحاً لحزب جديد، متجاهلين أن الآلاف ممن يبدون كأنهم مستقلون، ليسوا في الحقيقة كذلك، بل هم ينتمون الى تيارات سياسية بعينها، يسارية او قومية، أو اسلامية أو سواها، يلتفون حول هذا الفصيل أو ذاك من دون أن يربطهم به رابط تنظيمي مباشر.

ويمكننا أن نضيف ملاحظة أخيرة وهي أن عدداً غير قليل من الحزبيين أو الحركيين يقدمون أنفسهم الى الرأي العام على أنهم مستقلون، معتقدين أن الموقع الحزبي يمثل قيداً على تحركاتهم، وأن صفة "المستقل" تفتح لهم آفاقاً سياسية أكثر رحابة. في كل الأحوال، وكخلاصة لكل ما أوردناه، ما زلنا نتطلع الى دور فاعل يؤدّيه المستقلون في الحالة الفلسطينية، لا يتناقض مع عمل الأحزاب والفصائل، ولا يكون في الوقت نفسه تابعاً لها، بل يتفاعل معه في عملية جدلية تعكس نفسها في خدمة المصلحة الوطنية العامة، وخاصة أن الوضع الفلسطيني، في تشتّته الجغرافي والسياسي، يحفظ للمستقلين دوراً ما يزال حتى الآن يشكو الفراغ ويبحث عمن يقوم به بجدارة. نسوق هذا الكلام – الذي نعتقد أنه قد يغضب كثيرين لصراحته ووضوحه وواقعيته وابتعاده عن المجاملات وتدوير الزوايا – ونحن نستقبل الاعلان عن ولادة "هيئة الحقوق الفلسطينية" التي قدمت نفسها في مؤتمر صحافي في بيروت (2010/2/24) وفي حديث الى صحيفة "الأخبار" اللبنانية للزميل بلال الحسن (التاريخ نفسه) الذي بدا ناطقاً رسمياً باسم "الهيئة". وقد أثار لدينا عدداً غير قليل من الملاحظات من أهمها: لاحظنا في حديث بلال نبرة أستذة واستعلاء على الحالة الشعبية الفلسطينية، وحالة اغتراب عبّر عنها حين تحدث عن "مهمة تثقيف الشعب الفلسطيني وتوعيته لأهمية حقوقه وعدم هدرها" وكأن الشعب الفلسطيني يعيش حالة من الجاهلية (والجهل) السياسية بانتظار مجموعة من فرسان الكلمة القادمين اليه من قلب الضباب لحقوقه. ولا نعتقد أن الأمر يحتاج منا الى شرح واف لتأكيد مستوى الوعي السياسي الذي تعيشه التجمعات الفلسطينية في المناطق المختلفة، ولا نعتقد أن هذا الأمر يحتاج الى شهادة منا. ونرى أن مثل هذه العبارة، كما وردت على لسان بلال في حديثه الى الزميل حسام كنفاني، انما تمثّل ليس فقط سقطة خطيرة، بل هي تدلّل على حالة نخبوية معينة تفتقر الى الصلة اليومية مع الحالة الشعبية، وكذلك الى المعرفة الحقيقية بطبيعة هذه الحالة. واستطراداً، نلاحظ أن بلال يتحدث عن "نشر الثقافة الفلسطينية الأصلية"، كواحدة من مهمات "الهيئة" متبرماً من اغراق الحالة الفلسطينية – كما يقول – بـ"تفاصيل لا علاقة لها بالشعب كالمفاوضات والانقسام". ونعتقد في السياق – خلافاً لما يعتقد بلال – أن ملفي المفاوضات والانقسام ليسا مجرد "تفاصيل". كما نعتقد في الاطار نفسه أن لهذين الملفين علاقة مباشرة بالشعب الفلسطيني وبحاضره ومستقبل قضيته.

فالانقسام، وهو تعبير عن سياسات ومواقف وسلوكيات – يمثّل الآن وباعتراف الجميع هماً وطنياً وعقدة كبيرة تعوق مجمل الحالة الفلسطينية، ويمثّل في الوقت نفسه عنصراً من عناصر منعها من التقدم الى الأمام. ويسود الحالة الفلسطينية بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية قناعة راسخة بضرورة وضع حد لهذا الانقسام، وضرورة استعادة الوحدة الداخلية. فالوحدة الوطنية هي من ثوابت الثقافة الفلسطينية الأصلية، ومن يحاول أن يتجاوز هذه المسألة يكون قد وقع في سقطة كبير ستقوده الى العزلة السياسية.

أما المفاوضات، فهي بالضرورة همّ وطني من الطراز الأول ودليلنا في ذلك أن الحالة الفلسطينية مشغولة كلها الآن بالموقف العربي الذي وفّر غطاءً للرئيس محمود عباس لاستئناف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي. ويهمّنا هنا أن نلفت النظر الى أن "الثقافة الفلسطينية الأصلية" لا تضع تعارضاً بين المقاومة (كل أشكال المقاومة العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها) وبين العملية التفاوضية. ونعتقد أن أي محاولة من قبل "الهيئة" لوضع تعارض بين المقاومة والعملية السياسية، والعودة الى اعتبار المقاومة السبيل الوحيد للوصول الى الحقوق الوطنية، ليست الا مزايدة لفظية غير واقعية، ولا تلبي الضرورات الوطنية. كما نعتقد أن أي محاولة للقول ان المثقف لا تهمّه الا الأمور والمواقف المطلقة، وليس معنياً بتكتيكات السياسي، ما هي الا ذر للرماد للعيون، واستقالة معلنة للمثقف من موقعه النضالي اليومي، وتضليل للرأي العام الفلسطيني، وبث وعي مزيف وكأن الطريق الى الحقوق لا يمكن الا أن تكون مستقيمة بعيداً عن التكتيكات وعن مراعاة الظروف الوطنية نفسها. الى ذلك، فان حصر العمل الفلسطيني بالمقاومة يمثّل قفزة عمياء عن واقع الحالة الفلسطينية في الخارج، ودعوة الى ابقاء الخارج في حالة تبعية للداخل من حيث منسوب المستوى الكفاحي، ومن حيث صياغة البرامج النضالية. ويبدو واضحاً، في حديث بلال، أن "الهيئة"، وهي تقدم نفسها كطرف مستقل لا تتبنى ايديولوجية بعينها، وأن ايديولوجيتها هي الحقوق الفلسطينية الثابتة، تنحو في الموقف السياسي منحى مخالفاً لهذا القول. هي تعلن انحيازها لتيار سياسي فلسطيني بعينه، هو تحالف القوى الفلسطينية، وتتخذ من فصائل منظمة التحرير موقفاً عدائياً، تحاول أن تجد له مبررات لا تستند الى وقائع ولا الى معطيات مقنعة. فالموقف من فتح أمر مفروغ منه ولأسباب لا داعي لذكرها.